

Distr.: General
13 July 2011
Arabic
Original: English

المجلس



الدورة السابعة عشرة

كينغستون، جامايكا

١١ - ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١١

التقرير الموجز المقدم من رئيس اللجنة القانونية والتقنية عن أعمال اللجنة في دورتها السابعة عشرة

أولا - مقدمة

١ - بدأت اللجنة القانونية والتقنية أعمالها في ٤ تموز/يوليه ٢٠١١، قبل انعقاد جلسات المجلس والجمعية بأسبوع واحد، واستمرت لغاية ١٣ تموز/يوليه ٢٠١١. وقد عقدت اللجنة خمس عشرة جلسة.

٢ - وشارك في الجلسات المعقودة خلال الدورة السابعة عشرة أعضاء اللجنة الآتية أسماؤهم: فريدا آرماس - فيرتر، وديفيد بييت، ويوسيبو لوبرا كاباييرو، وميغيل دوس سانتوس ألرتو تشيسانو، ولاليتا ديفيس - ماتيس، وإيلفا إسكوبار، ووونغ - سيو كيم، ودينيس كراموف، ووالتر دي سالايتاو، وسوداكار مارتادو، وساندور مولسو فلوريس، ونوبويوكي أوكاموتو، وأندرزي برزيتشين، وكريستيان رايشرت، ومحمود سامي. وجرياً على الممارسة السابقة، شارك أيضاً في جلسات اللجنة راسل هوورث قبل أن ينتخبه المجلس رسمياً في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١١ لتغطية المدة المتبقية من فترة ولاية إيسيكلي ماتاتوغا، الذي استقال من عضوية اللجنة. وأبلغ الأعضاء التالية أسماؤهم الأمين العام بأنهم لن يتمكنوا من حضور الدورة: جان - ماري أوزيندي، وبايدي دين، وكينيدي هاموتينيا، وسعيد حسين، وآصف إنعام، وإيمانويل كالنغي، وإيلينا سيسو، وآدم توغيو، وهائشي دجانغ.

٣ - وانتخبت اللجنة ديفيد بييت رئيساً لها، وفريدا آرماس - فيرتر نائبة للرئيس.



- ٤ - وأقرت اللجنة جدول أعمالها (ISBA/17/LTC/1) في ٤ تموز/يوليه ٢٠١١، ونظرت في المسائل التالية خلال الدورة السابعة عشرة:
- (أ) تقييم التقارير السنوية للمتعاقدین المقدمة عملاً بنظام التنقيب عن العقيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة؛
- (ب) معلومات عن الاستعراض الدوري لتنفيذ خطط العمل لاستكشاف العقيدات المتعددة الفلزات في المنطقة؛
- (ج) استعراض طلبين للموافقة على خطتي عمل لاستكشاف العقيدات المتعددة الفلزات في المنطقة؛
- (د) استعراض طلبين للموافقة على خطتي عمل لاستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات في المنطقة؛
- (هـ) مشروع خطة للإدارة البيئية لمنطقة صدع كلاريون - كليبرتون؛
- (و) توصيات حلقة العمل عن "الإدارة البيئية للنظم الإيكولوجية ذات التركيب الكيميائي في أعماق البحار: مبررات واعتبارات اتباع نهج مكاني"؛
- (ز) مسائل أخرى.

ثانياً - أنشطة المتعاقدین

ألف - تقييم التقارير السنوية للمتعاقدین المقدمة عملاً بنظام التنقيب عن العقيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة

- ٥ - عقدت اللجنة جلسات مغلقة في ٧ و ٨ و ١٢ تموز/يوليه ٢٠١١، قامت خلالها باستعراض وتقييم التقارير السنوية المقدمة من المتعاقدین عملاً بنظام التنقيب عن العقيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة. وزوّدت اللجنة بتحليل أولي للتقارير السنوية أعدته الأمانة (ISBA/17/LTC/CRP.2) تيسيراً لأعمالها. ولهذا الغرض، وجريا على ممارستها المعتادة، انقسمت اللجنة إلى ثلاثة أفرقة عاملة معنية بـ: (أ) الجوانب القانونية والمالية، (ب) الجوانب البيئية، (ج) الجوانب التكنولوجية. وأجرت الأفرقة العاملة استعراضاً أولياً للتقارير السنوية، وأعدت مشروع تقييم لكي تنظر فيه اللجنة بمزيد من التفصيل. ويرد التقرير وتوصيات اللجنة بشأن التقارير السنوية للمتعاقدین في الوثيقة ISBA/17/LTC/8.

٦ - وأبدت اللجنة أيضا التعليقات التالية ذات الطابع العام:

(أ) تعتمد معظم التقارير السنوية إلى حد كبير الشكل العام الذي أوصت به اللجنة، وتقتصر بوجه عام على الأعمال المنجزة خلال السنة قيد النظر المشمولة بالتقرير، وفقاً للاقتراحات التي أبدتها اللجنة عقب التقييمات السابقة. واقتصرت بضعة تقارير على استعراض العمل المنجز في السنوات الماضية فحسب؛

الأعمال الجيولوجية

(ب) تقدمت أعمال الاستكشاف ببطء خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وخلت بعض التقارير من أي تفاصيل عن الأنشطة المتعلقة بالجيولوجيا أو التعدين أو المعادن؛

(ج) وفقاً لما جاء في التقييمات التي أجرتها اللجنة سابقاً، ليس ثمة أي توحيد في تصنيف العقيدات استناداً إلى بنيتها أو هيئتها أو حجمها. فمن اللازم وضع معيار بهذا الشأن في أقرب فرصة ممكنة؛

اختبارات التعدين وتكنولوجيات التعدين المقترحة

(د) ما زال ثمة الكثير الذي ينبغي عمله في المسائل المتعلقة بالتكنولوجيا، ولا سيما في مجالي التعدين والتجهيز التعديني للعقيدات. بل إن عدداً من المتعاقدين لم يشروعوا بعد في تطوير قدراتهم التكنولوجية، ولعلّه من المفيد أن يبذلوا جهوداً متضافرة عن طريق تعبئة مواردهم؛

الرصد والتقييم البيئي

(هـ) تتسم الأعمال البيئية التي أبلغ عنها المتعاقدون في عام ٢٠١٠ بوجه عام بجودة أفضل قياساً إلى الأعمال المذكورة في تقاريرهم عن السنوات السابقة. بيد أن نقص البيانات الأولية المقدمة من المتعاقدين لا يزال مستمراً. لذلك، فالمتعاقدون مطالبون بشدة بتقديم بيانات أولية في شكل رقمي ليتسنى إدراجها في قاعدة بيانات السلطة الدولية لقاع البحار.

المسائل المالية

(و) لم يقدم المتعاقدون جميعهم بيانا بتوزيع نفقاتهم على النحو الذي أوصت به اللجنة (انظر ISBA/15/LTC/7). فبيان توزيع النفقات مطلوبٌ لكي يتسنى للسلطة إجراء تقييم للنفقات المبلغ عنها ويسهل من ثم إعداد مقارنات بين مختلف المتعاقدين؛

(ز) توصي اللجنة بأن يطلب الأمين العام للسلطة إلى الدول الراعية تحديد السلطة المختصة بالتصديق على البيانات المالية؛

مسائل أخرى

(ح) لوحظ وجود اتجاه إيجابي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، يتمثل في شروع بعض المتعاقدين في تحليل البيانات المتعلقة بالجدوى الاقتصادية من تعدين العقيدات، مما وُجد بالتالي تحليلات لاتجاهات السوق وقيم المعادن والاستثمارات المطلوبة والإيرادات المتوقعة.

باء - معلومات عن الاستعراض الدوري لتنفيذ خطط العمل لاستكشاف العقيدات المتعددة الفلزات

٧ - زُودت اللجنة بمذكرة بشأن الإجراءات النازمة للاستعراض الدوري لتنفيذ خطة العمل من جانب كل متعاقد على حدة، ولاحظت اللجنة أن هذا الاستعراض سيجري بصورة مشتركة بين الأمين العام وكل متعاقد في الأشهر المقبلة. وبغية تيسير عمل اللجنة، جرى تزويدها أيضا بتحليل للنفقات التي أبلغ عنها المتعاقدون، وموجز لما أنجزه المتعاقدون من أعمال لفائدة البيئة على مدى السنوات العشر الأخيرة. وأبدت اللجنة تعليقات وقدمت المشورة التقنية لمساعدة الأمين العام في مناقشاته مع المتعاقدين.

٨ - وفي ما يتعلق بتنفيذ المتعاقدين لخطط عملهم، أعربت اللجنة عن قلقها إزاء نقص البيانات الأولية المرتبطة بتقييم الموارد والدراسات البيئية الأساسية. ولاحظت أن نقص هذه البيانات يعيق تقييم الأنشطة التي تنفذها السلطة في المنطقة، من قبيل وضع خطة إقليمية للإدارة البيئية. وترد توصيات اللجنة بهذا الشأن في المرفق ١ لهذا التقرير.

٩ - وفي ما يتعلق بالنفقات المالية، لاحظت اللجنة وجود فروق كبيرة بين المتعاقدين في النفقات المالية المبلغ عنها. وكررت أيضا التأكيد على صعوبة إجراء أي تقييم لنفقات الاستكشاف الفعلية والمباشرة عندما لا يتبع المتعاقدون التوصيات التوجيهية بشأن التقارير المالية، التي أصدرتها اللجنة في عام ٢٠٠٩. وبالنسبة إلى ستة متعاقدين، كان الاستعراض الدوري الذي أجري في السنة الحالية آخر فرصة متاحة لتعديل برنامج أنشطتهم قبل انتهاء مرحلة الاستكشاف. ولذلك، أوصت اللجنة بأن يتضمن برنامج أنشطة المتعاقدين الستة على مدى السنوات الخمس المقبلة دراسةً تمهيدية للجدوى الاقتصادية تبين مستوى العائدات المتوقعة من أي استثمار في استغلال العقيدات، في إطار المرحلة المقبلة من الأنشطة. واقترحت اللجنة أيضا أن تعقد الأمانة اجتماعا مع المتعاقدين، بجدول أعمال يتضمن بندا محددًا يقضي بإدراج التقييم المالي كعنصر من عناصر إعداد التقارير في المستقبل.

ثالثاً - طلبات الموافقة على خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف

ألف - استعراض طلبين للموافقة على خطتي عمل لاستكشاف العقيدات المتعددة الفلزات في القطاعات المحجوزة والتوصيات المقدمة إلى المجلس

١٠ - عقدت اللجنة جلسات مغلقة لاستئناف نظرها في طلبين للموافقة على خطتي عمل متعلقتين باستكشاف العقيدات المتعددة الفلزات في القطاعات المحجوزة في منطقة كلاريون - كليرتون، كانت قد تلقتهما في عام ٢٠٠٨ من شركة ناورو المحدودة لموارد المحيطات (NORI) التي ترعاها ناورو، وشركة تونغنا المحدودة للتعددين في المناطق البحرية (TOML)، التي ترعاها تونغنا.

١ - شركة ناورو المحدودة لموارد المحيطات

١١ - أشارت اللجنة إلى أنها اجتمعت لأول مرة للنظر في الطلب في ٢١ و ٢٢ و ٢٦ و ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٨. ونظراً إلى أن اللجنة لم تتوصل إلى توافق للآراء بشأن توصية مقدّمة إلى المجلس فيما يتعلق بالطلب، قررت أن تواصل نظرها في الطلب في أول فرصة ممكنة. وأدرجت المسألة في جدول أعمال اللجنة للدورة الخامسة عشرة. وفي تلك الدورة، أبلغت اللجنة بأن مقدّم الطلب قد التمس، في رسالة مؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ وموجهة إلى المستشار القانوني للسلطة، إرجاء النظر في طلبه بسبب الظروف الاقتصادية العالمية وشواغل أخرى. وفي ذلك الحين، أحاطت اللجنة علماً بالطلب على النحو الواجب وقررت أن ترجى مواصلة النظر في البند حتى إشعار آخر.

١٢ - وفي رسالة مؤرخة ٤ أيار/مايو ٢٠١٠ وموجهة إلى الأمين العام للسلطة، التمس مقدم الطلب أن تعيد اللجنة النظر في طلبه في أقرب فرصة ممكنة. وفي ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١١، قدمت شركة ناورو المحدودة لموارد المحيطات إلى الأمين العام معلومات محدّثة بشأن الطلب المعلق المعروض على اللجنة، تعكس تغييرات تتعلق بالملكية وإدارة الشركة وزيادة رأس المال. وأشار مقدم الطلب إلى أن هذه المعلومات المحدّثة تحل محل المواد الواردة في الطلب المقدّم في عام ٢٠٠٨.

١٣ - وعقدت اللجنة اجتماعاً للنظر في الطلب في ٤ و ٥ و ٦ تموز/يوليه ٢٠١١. وقبل الشروع في دراسة الطلب بالتفصيل، دعت اللجنة الممثل المعين لمقدم الطلب، السيد بيتر جيكوب، وكان يرافقه د. تشارلز مورغان والسيد ديفيد هيدون، إلى تقديم عرض للطلب. ثم طرح أعضاء اللجنة أسئلة لتوضيح جوانب معينة من الطلب قبل الاجتماع في جلسة مغلقة لاستعراض الطلب بالتفصيل.

١٤ - وفي ٦ تموز/يوليه ٢٠١١، قررت اللجنة أن توصي المجلس بالموافقة على خطة عمل شركة ناورو المحدودة لموارد المحيطات المتعلقة باستكشاف العقيدات المتعددة الفلزات. ويرد في الوثيقة ISBA/17/C/9 تقرير اللجنة وتوصياتها المقدمة إلى المجلس.

٢ - شركة تونغنا المحدودة للتعدين في المناطق البحرية

١٥ - أشارت اللجنة إلى أنها اجتمعت لأول مرة للنظر في طلب شركة تونغنا المحدودة للتعدين في المناطق البحرية في ٢١ و ٢٢ و ٢٦ و ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٨. ونظراً إلى أن اللجنة لم تتوصل إلى توافق للآراء بشأن توصية مقدمة إلى المجلس فيما يتعلق بالطلب، قررت أن تواصل نظرها في الطلب في أول فرصة ممكنة. وأدرجت المسألة في جدول أعمال اللجنة للدورة الخامسة عشرة. وفي تلك الدورة، أبلغت اللجنة بأن مقدم الطلب قد التمس، في رسالة مؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ وموجهة إلى المستشار القانوني للسلطة، إرجاء النظر في طلبه بسبب الظروف الاقتصادية العالمية وشواغل أخرى. وفي ذلك الحين، أحاطت اللجنة علماً على النحو الواجب بالطلب وقررت أن ترجئ مواصلة النظر في البند حتى إشعار آخر.

١٦ - وفي ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١١، قدمت شركة تونغنا إلى الأمين العام معلومات محدثة بشأن الطلب المعلق المعروض على اللجنة. ثم أدرجت المسألة في جدول أعمال اللجنة للدورة السابعة عشرة.

١٧ - ونظرت اللجنة في الطلب في جلسات مغلقة في ٥ و ٦ و ٧ تموز/يوليه ٢٠١١. وأحاطت اللجنة علماً بالمعلومات المحدثة التي أرسلها مقدم الطلب، فضلاً عن الردود الخطية على الأسئلة الموجهة في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨ من جانب رئيس اللجنة عن طريق الأمين العام.

١٨ - وقبل الشروع في دراسة الطلب بالتفصيل، دعت اللجنة ممثلي مقدم الطلب، السيد بول تومويو، المدير القطري للشركة، وكان يرافقه أميناسي كيفو، الوكيل العام لتونغنا، وريبي فايومونغا، من وزارة الأراضي والمسح والموارد الطبيعية، ومايكل جونستون، نائب رئيس التنمية الاستراتيجية في شركة ناوتيلوس المحدودة للمعادن، وسامانثا سميث، مديرة شؤون البيئة في شركة ناوتيلوس المحدودة للمعادن، إلى تقديم عرض للطلب. ثم طرح أعضاء اللجنة أسئلة لتوضيح جوانب معينة من الطلب قبل الاجتماع في جلسة مغلقة لاستعراض الطلب بالتفصيل. وفي ٦ تموز/يوليه ٢٠١١، قررت اللجنة أن تطلب إلى رئيس اللجنة إحالة قائمة من الأسئلة إلى مقدم الطلب عن طريق الأمين العام. وفي ٧ تموز/يوليه ٢٠١١، بعث مقدم الطلب برّد رسمي على تلك الأسئلة.

١٩ - وفي ٧ تموز/يوليه ٢٠١١، قررت اللجنة أن توصي المجلس بالموافقة على خطة عمل شركة تونغا المتعلقة باستكشاف العقيدات المتعددة الفلزات. ويرد في الوثيقة ISBA/17/C/10 تقرير اللجنة وتوصياتها المقدمة إلى المجلس.

باء - استعراض طلبين للموافقة على خطتي عمل لاستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات والتوصيات المقدمة إلى المجلس

٢٠ - عقدت اللجنة جلسات مغلقة للنظر في طلبين للموافقة على خطتي عمل لاستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات. ويتعلق الأمر بطلب مقدم من الرابطة الصينية للبحث والتطوير في مجال الموارد المعدنية للمحيطات في ٧ أيار/مايو ٢٠١٠، وطلب مقدم من حكومة الاتحاد الروسي في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

١ - الرابطة الصينية للبحث والتطوير في مجال الموارد المعدنية للمحيطات

٢١ - نظرت اللجنة في الطلب المقدم من الرابطة الصينية للبحث والتطوير في مجال الموارد المعدنية للمحيطات في جلسات مغلقة يومي ٥ و ٨ تموز/يوليه ٢٠١١. وقبل البدء بدراسة الطلب بالتفصيل، دعت اللجنة ممثل مقدم الطلب والأمين العام للرابطة، السيد جين جيانغساي، وكان يرافقه لي جياياو، نائب مدير المعهد الثاني لعلوم المحيطات التابع للإدارة الحكومية لشؤون المحيطات، وتاو شوغوي، الباحث الأقدم في المعهد الثاني لعلوم المحيطات التابع للإدارة الحكومية لشؤون المحيطات، إلى تقديم عرض للطلب. ثم طرح أعضاء اللجنة أسئلة لتوضيح جوانب معينة من الطلب قبل الاجتماع في جلسة مغلقة لاستعراض الطلب بالتفصيل. وفي ٦ تموز/يوليه ٢٠١١، قررت اللجنة أن تطلب إلى رئيس اللجنة إحالة قائمة من الأسئلة إلى مقدم الطلب عن طريق الأمين العام. وفي ٨ تموز/يوليه ٢٠١١، بعث مقدم الطلب برداً رسمياً على تلك الأسئلة.

٢٢ - وفي ٨ تموز/يوليه ٢٠١١، قررت اللجنة أن توصي المجلس بالموافقة على الطلب الذي تقدمت به الرابطة الصينية لاستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات. وأشارت اللجنة إلى أنها تتطلع إلى تقديم التقارير، بما في ذلك البيانات ذات الصلة، على النحو المطلوب في النظام، فضلاً عن إصدار أي توصيات لإرشاد المتعاقدين بشأن الآثار البيئية التي يُحتمل أن تترتب على استكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات في الوقت المناسب. ويرد في الوثيقة ISBA/17/C/11 تقرير اللجنة وتوصياتها المقدمة إلى المجلس.

٢ - حكومة الاتحاد الروسي

٢٣ - نظرت اللجنة في الطلب المقدم من حكومة الاتحاد الروسي في جلسات مغلقة في ٨ تموز/يوليه ٢٠١١. وقبل البدء بدراسة الطلب بالتفصيل، دعت اللجنة ممثل مقدم الطلب، سعادة نائب الوزير السيد سيرغي دونسكوي، وكان يرافقه ميخائيل سيرغيف، رئيس الجيولوجيين في بعثة المسح الجيولوجي البحري إلى المناطق القطبية، سانت بترسبورغ، وغورغي شركاشوف، نائب مدير معهد الجيولوجيا البحرية، سانت بترسبورغ، إلى تقديم عرض. ثم طرح أعضاء اللجنة أسئلة لتوضيح جوانب معينة من الطلب قبل الاجتماع في جلسة مغلقة لاستعراض الطلب بالتفصيل.

٢٤ - وفي ٨ تموز/يوليه ٢٠١١، قررت اللجنة أن توصي المجلس بالموافقة على الطلب الذي تقدمت به حكومة الاتحاد الروسي لاستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات. وأشارت اللجنة إلى أنها تتطلع إلى تقديم التقارير، بما في ذلك البيانات ذات الصلة، على النحو المطلوب في النظام، فضلاً عن إصدار أي توصيات لإرشاد المتعاقدين بشأن الآثار البيئية الممكنة في الوقت المناسب. وأعربت اللجنة أيضاً عن تقديرها للاستعداد الذي أبداه ممثلو مقدم الطلب، في معرض الرد على الأسئلة التي طرحتها اللجنة إثر قيام مقدم الطلب بتقديم عرضه، لتمكين السلطة من الحصول على مجموعات البيانات التاريخية المستفيضة، المستمدة من البحوث العلمية البحرية التي أُجريت على مدى سنين عديدة بشأن مرتفع وسط المحيط الأطلسي. ويرد في الوثيقة ISBA/17/C/12 تقرير اللجنة وتوصياتها.

رابعاً - الآثار البيئية للأنشطة المضطلع بها في المنطقة

ألف - توصيات توجيهية للمتعاقدين فيما يتعلق بتقييم الآثار البيئية المحتملة لاستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات

٢٥ - أشارت اللجنة إلى أنها كانت قد بدأت في عام ٢٠٠٥ استعراض مشروع التوصيات التي صيغت بناء على نتائج حلقة العمل التي نظمتها السلطة في عام ٢٠٠٤ عن "رواسب الكبريتيدات المتعددة الفلزات والقشور المنغنيزية الحديدية الغنية بالكوبالت: وضع خطوط الأساس البيئية وبرنامج مواز للرصد خلال الاستكشاف". غير أن اللجنة قامت آنذاك بتأجيل النظر في التوصيات البيئية المتعلقة بالكبريتيدات والقشور إلى حين اعتماد النظام المتعلق بالتنقيب عن هذه الموارد واستكشافها.

٢٦ - وطلبت اللجنة إلى الأمانة العامة أن تعد لأجل الدورة التالية صيغة مستكملة لمشروع التوصيات للنظر فيها واعتمادها في عام ٢٠١٢. ولاحظت اللجنة أنه يجب وضع التوصيات البيئية قبل بدء أنشطة الاستكشاف. وفيما يتعلق بالكبريتيدات، ثمة فرصة لإصدار توصيات موجهة للمتعاقدين بشأن نوع البيانات وإدارتها قبل بدء الاستكشاف. ولاحظت اللجنة على الخصوص أن من اللازم القيام دون تأخير بوضع بروتوكول يشار على المتعاقدين باتباعه فيما يتعلق بجمع البيانات وإدارتها.

باء - النظر في مشروع خطة الإدارة البيئية لمنطقة كلاريون - كليبرتون

٢٧ - اجتمعت اللجنة في ١١ تموز/يوليه ٢٠١١ في إطار جلسات مفتوحة من أجل استعراض مشروع خطة الإدارة البيئية لمنطقة كلاريون - كليبرتون (انظر ISBA/17/LTC/WP.1). ولاحظت اللجنة أن التوقيت جد مناسب لاعتماد خطة للإدارة البيئية لمنطقة كلاريون - كليبرتون نظرا لتزايد الاهتمام بالتعددين في أعماق قاع البحر في هذه المنطقة كما يتبين من الطلبين المقدمين من شركة ناورو لموارد المحيطات (NORI) وشركة ناورو وتونغا المحدودة للتعددين في عرض البحر (TOML). ولاحظت اللجنة أيضا أن مشروع الخطة كان قد أعد خلال حلقة عمل نظمتها السلطة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ وشاركت فيها طائفة عريضة من أصحاب المصلحة (ممثلو المتعاقدين، وعدة أعضاء في اللجنة، وممثلون عن المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وعن الأوساط العلمية). وأعربت اللجنة عن رأيها بأن هذه الخطة خطة شاملة تستند إلى أفضل البيانات المتاحة، بما فيها البيانات التي قدمها المتعاقدون.

٢٨ - ولتجسيد النهج التحوطي المنصوص عليه في النظام، قررت اللجنة أن توصي باعتماد خطة مؤقتة للإدارة البيئية لمنطقة كلاريون - كليبرتون كما وردت في الوثيقة ISBA/17/LTC/7 يجري استعراضها بعد ثلاث سنوات. وتشمل الخطة إنشاء شبكة تتألف من تسع مناطق ذات أهمية بيئية خاصة تم تحديدها في حلقة العمل المنظمة في عام ٢٠١٠ باعتبارها مناطق محمية مؤقتة. وخلال فترة الثلاث سنوات، تتخذ كل من اللجنة والأمانة العامة والمتعاقدين والدول الراعية إجراءات معينة على النحو المحدد في خطة الإدارة البيئية. وقررت اللجنة أيضا أن توصي المجلس باعتماد مشروع مقرر يتعلق بتنفيذ خطة الإدارة البيئية، يشمل عددا من الإجراءات ذات الصلة (يرد في المرفق الثاني لهذا التقرير). وتشمل هذه الإجراءات وقفا لمدة خمس سنوات لتخصيص مثل هذه المناطق للمتعاقدين القائمين بالاستكشاف أو الاستغلال. وستنفذ خطة الإدارة البيئية بمرونة بحيث يتسنى إدخال تحسينات عليها كلما قام المتعاقدون والأجهزة المعنية الأخرى بتوفير المزيد من خطوط الأساس العلمية

والتقنية والبيئية ومن البيانات المتعلقة بتقييم الموارد. وينبغي مواصلة الحوار مع جميع أصحاب المصلحة لضمان التكامل فيما يتعلق بالمناطق التسع ذات الأهمية البيئية الخاصة والتي يمكن استعراض مواقعها المحددة على النحو الوارد في خطة الإدارة البيئية.

جيم - النظر في التوصيات المنبثقة عن حلقة العمل عن "الإدارة البيئية للنظم الإيكولوجية ذات التركيب الكيميائي في أعماق البحار: مبررات واعتبارات اتباع نهج مكاني"

٢٩ - نظرت اللجنة في التقرير الصادر عن حلقة العمل عن "الإدارة البيئية للنظم الإيكولوجية ذات التركيب الكيميائي في أعماق البحار: مبررات واعتبارات اتباع نهج مكاني"، المعقودة في دینار، فرنسا، في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (الدراسات التقنية رقم ٩ الصادرة عن السلطة الدولية لقاع البحار). وأحاطت اللجنة علماً بالمبادئ التوجيهية التي اقترحتها حلقة العمل بوصفها مساهمة قيمة في عملها. وأحاطت اللجنة علماً أيضاً برسالة واردة من أمانة منظمة إنتردرج، وهي مكتب لمشاريع البحوث الدولية في النظم الإيكولوجية ذات التركيب الكيميائي في محيطات العالم، أعرب فيها عن القلق بشأن إدارة الموارد المعدنية وحفظ النظم الإيكولوجية النشطة للفتحات المائية الحرارية.

خامسا - تبادل الآراء بشأن الإجراءات ذات الأولوية للجنة

٣٠ - لاحظت اللجنة أن هذه الدورة تشكل آخر اجتماع لها بعضويتها الحالية، فاغتمنت الفرصة لتبادل الآراء بشأن عبء العمل المتوقع مستقبلاً وآثاره على تنظيم أعمالها. وشدد بعض الأعضاء على ضرورة أن تنظر اللجنة في سبل تحسين أسلوب عملها وممارستها، مع مراعاة مقتضيات ولايتها. بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاق عام ١٩٩٤ المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية. واقترح أيضاً أن يطلب إلى الأمانة العامة أن تقوم، بإعداد تقرير يتضمن برنامج عمل خمسي تسترشد به اللجنة القانونية والتقنية المقبلة في عام ٢٠١٢، لأن من شأن ذلك أن يتيح سياقاً وإطاراً لعمل اللجنة الجديدة. وأشار أيضاً إلى أنه، تمشياً مع النهج التطوري، ستحتاج الأمانة العامة إلى استعراض الموارد المتاحة لها لدعم عمل اللجنة.

٣١ - وفي ضوء الفتوى الصادرة عن غرفة منازعات قاع البحار بالحكمة الدولية لقانون البحار، أشارت اللجنة إلى أنه يجب إدراج المسائل التالية في خطة عملها المقبلة:

(أ) أشارت اللجنة إلى ضرورة إجراء التعديلات اللازمة على نظام التنقيب عن العقيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة لمواءمته مع نظام التنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة فيما يتعلق بأفضل الممارسات البيئية وحماية التنوع البيولوجي، فضلا عن مواصلة تطوير النهج التحوطي. وطلبت اللجنة إلى الأمانة إعداد قائمة بالتنقيحات اللازمة لنظام العقيدات لتنظر فيها اللجنة في العام المقبل؛

(ب) أشارت اللجنة إلى مسؤولية الدول الراعية عن سن القوانين والأنظمة واتخاذ التدابير الإدارية المناسبة واللازمة لضمان امتثال الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية، بما يتماشى مع التوجيهات الصادرة عن الغرفة في هذا الصدد. واقترحت اللجنة أن تتولى السلطة، في إطار برنامج عملها ورهنا بالموارد المتاحة لها، مهمة إعداد تشريعات نموذجية لمساعدة الدول الراعية في الوفاء بالتزاماتها؛

(ج) أشارت اللجنة إلى أن الغرفة أوضحت أنه ينبغي النظر في آليات التعويض عن الضرر في الحالات التي لا يكون فيها المتعاقد ولا الدولة الراعية مسؤولين، وأنه ينبغي للجنة دراسة هذه المسألة في الوقت المناسب؛

(د) تنفيذ برامج للرصد وتخصيص اعتمادات لإنشاء جهاز تفتيش.

٣٢ - وذكرت اللجنة أيضا بأن المجلس طلب إليها أن تنظر في مسألة تقديم توجيهات بشأن تطبيق الفقرة ٧ من المادة ٢٣ من نظام الكبريتيدات فيما يتعلق باحتكار الأنشطة في المنطقة، وأنه ينبغي معالجة هذا الأمر في الوقت المناسب.

٣٣ - وفي ضوء الزيادة الكبيرة في عبء عمل اللجنة، اقترح أعضاء اللجنة النظر في إمكانية عقد دورتين في السنة في المستقبل. وذكروا بأن تلك كانت هي الممارسة المتبعة في الماضي، إذ كانت السلطة تعقد دورتين إلى ثلاث دورات في السنة. وأشارت اللجنة إلى أن الممارسة المتمثلة في عقد اجتماع منفصل للجنة قبل عدة أشهر من انعقاد اجتماعات المجلس والجمعية ستمكّنها من العمل بكفاءة أكبر، وهو ما يعني أيضا أن التوصيات المتعلقة بالمسائل الأساسية ستعمّم على الدول الأعضاء بوقت كاف جدا. وبالتالي، يبدأ الاجتماع الثاني للجنة قبل أسبوع من موعد انعقاد دورة السلطة كما هو الحال في الوقت الراهن. وعمل اللجنة أساسي للعمل الفني الذي تضطلع به السلطة، ولذلك أوصت اللجنة بأن تتاح لجميع اجتماعات اللجنة كل الخدمات اللازمة، وأن تمول باعتبارها جزءا من الاحتياجات العادية للسلطة فيما يتعلق بخدمات المؤتمرات.

٣٤ - وشددت اللجنة على أهمية المشاركة الكاملة لجميع أعضاء اللجنة في عملها. وحثت الحكومات التي ترشح أعضاء للجنة على أن تكفل قدرة هؤلاء الأعضاء على الحضور والمشاركة في جميع اجتماعات اللجنة. واقترح أيضا أن يقدم الأمين العام تقارير إلى الحكومات بشأن حضور الأعضاء الذين يشاركون في اجتماعات اللجنة بدعم من الصندوق الاستئماني الطوعي.

٣٥ - وأشار إلى أنه يتعين أيضا أن تكون اللجنة على بينة من عمل الفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح الذي أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة لدراسة المسائل المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. ويجب أن تولي السلطة اهتماما خاصا للمسائل المتصلة بالأنشطة الجارية في المنطقة التي يمكن أن تدرج في إطار النظر في هذه المسألة.

سادسا - الخلاصة

٣٦ - أعرب الرئيس عن تقدير جميع أعضاء اللجنة للأعضاء الذين ستنتهي فترة ولايتهم في عام ٢٠١١. واختتم الاجتماع في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١١.

بروتوكول إدارة البيانات

المسألة

١ - من الضروري بشكل ملحّ وآني للسلطة تحديث متطلبات إدارة بياناتها في ما يتعلق بالشكل (الأشكال) المقبول(ة) للبيانات في ما يتعلق بتقديم البيانات العلمية والتقنية التي يجمعها المتعاقدون إلى الأمانة العامة. وينطبق ذلك أيضا على أنشطة تقييم الموارد وعلى الدراسات البيئية الأساسية.

٢ - واسترعى بشكل خاص انتباه اللجنة خلال الدورة السابعة عشرة إلى الحاجة الملحة والآنية للسلطة إلى مراجعة متطلبات إدارة بياناتها في أعقاب:

(أ) استعراضها للتقارير السنوية المقدمة من المتعاقدين عن الأنشطة التي نفذت في عام ٢٠١٠؛

(ب) تقديم عرض عن العمل البيئي الذي اضطلع به المتعاقدون على النحو الوارد وصفه في تقاريرهم السنوية (ISBA/17/LTC/L.3 و ISBA/17 LTC/CRP.1).

معلومات أساسية

٣ - تتمحور الترتيبات الحالية لإدارة البيانات العلمية والتقنية المتبعة بين الأمانة العامة والمتعاقدين (وهي أساسا عبارة عن شكل بيانات عوض نوع/عناصر بيانات) حول متطلبات تقديم التقارير السنوية للمتعاقدين الواردة في نظام العقيدات وفي المبادئ التوجيهية المتعلقة بالعقيدات المتعددة الفلزات^(١)، التي أصدرتها اللجنة قبل نحو ١٠ سنوات.

٤ - ورغم النظر خلال عام ٢٠١٠ في التوصيات الداعية إلى وضع توصيات توجيهية للمتعاقدين لتقييم الآثار البيئية المحتملة الناشئة عن استكشاف العقيدات المتعددة الفلزات في المنطقة (ISBA/16/LTC/7)، فهي لم تشر إلى الشكل الذي ينبغي تقديمها به.

(١) ISBA/8/LTC/2؛ وتوحيد البيانات والمعلومات البيئية: وضع المبادئ التوجيهية - وقائع جلسات حلقة عمل السلطة الدولية لقاع البحار لعام ٢٠٠١، المعقودة في الفترة ٢٥-٢٩ حزيران/يونيه، في كينغستون، جامايكا.

٥ - وعليه، فإن الحاجة الملحة إلى معالجة مسألة إدارة البيانات في ما يتعلق بالشكل (الأشكال) المقبول(ة) (بما في ذلك معالجة البيانات وتبادلها وتخزينها) ناجمة عن أوجه التقدم التكنولوجي الكبير المحرزة مؤخراً في أجهزة جمع البيانات في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وعلاوة على ذلك، باتت الآن نمذجة البيانات المستقاة بهدف تقييم الموارد أو التقييمات البيئية باستخدام برامجيات إلكترونية للوصول إلى قواعد البيانات الرقمية، تشكل ممارسةً مقبولة حالياً كواحدة من أفضل الممارسات المتبعة في الأوساط العلمية والتقنية الدولية. بيد أنه لا يمكن للأمانة العامة أن تنخرط في هذا العمل ما لم تكن البيانات المتوفرة لها مقدّمةً في شكل إلكتروني متفق عليه.

٦ - أما آنية تحقيق هذا الأمر فمردّها إلى أن عام ٢٠١١ يشكل عموماً نهاية فترة الخمس سنوات الثانية للمتعاقدين السبع العاملين في التنقيب عن العقيدات في منطقة كلاريون - كليرتون. كما يرجّح أن يشهد عام ٢٠١١ منح العقد الأول للتنقيب عن كبريتيدات ضخمة في قاع البحار على طول حافة المحيط الهندي، في حال طبق المجلس توصية اللجنة.

تعليق

٧ - يتعين على الإجراءات الجديدة لإدارة البيانات العلمية والتقنية المتعلقة بتقديم المتعاقدين للبيانات والمعلومات المستقاة من تقييمات الموارد والدراسات البيئية معالجة المسألتين التاليتين:

(أ) جمع كل البيانات الماضية؛

(ب) العمل الميداني مستقبلاً.

٨ - وتتضمن التقارير السنوية الحالية إشارةً إلى العمل (العمل الميداني/الرحلات البحرية، و/أو المتابعة للرحلات البحرية السابقة، و/أو استعراض الأعمال السابقة) المعروض إجمالاً بصورة جيدة، وإن تفاوتت أشكال تقديمها إلى حد كبير. بيد أن ما يثير قلقاً كبيراً لدى اللجنة هو أن البيانات العلمية والتقنية لا تُعرض، كما ترد في التقارير السنوية، في شكل يتناسب مع نظامٍ مركزي لإدارة قاعدة بياناتٍ فوريةٍ مطلوبٍ من الأمانة العامة الاحتفاظ به وصيانته.

٩ - وقد استجدت هذه المشكلة بسبب اشتراط نظام التنقيب عن العقيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة (الملحق ٤، القسم ١٠) على المتعاقد تقديم تقرير سنوي عما قام به من أنشطة في منطقة الاستكشاف يتضمن، حسب الاقتضاء، "معلومات مفصلة بشكل واف". وعلاوة على ذلك، وكما تنص عليه الفقرة ٥ من المادة ٣١، فإن المتعاقد

ملزم بتقديم تقرير سنوي إلى الأمين العام عن تنفيذ ونتائج برنامج الرصد وتقديم البيانات والمعلومات اللازمة لهذا الغرض. بيد أن هذه القاعدة لم تلحظ شكل (أشكال) البيانات. كما لم يجر التطرق إلى ذلك في السنوات الأخيرة. فقد تطرقت مثلاً حلقة العمل لعام ٢٠٠١ بشكل مفصّل إلى القضايا المحيطة بأنواع البيانات دون أشكال البيانات. وعلى غرار ذلك، فإن آخر التوصيات المقدمة في عام ٢٠١٠ حول توفير توجيهات بشأن متطلبات تقديم البيانات الأساسية لتقييم الآثار البيئية ركزت على أنواع البيانات دون أشكال البيانات.

١٠ - وبغية إحراز تقدم في هذه المسألة، أوصت اللجنة بأن يتبع الأمين العام مساري عمل متكاملين. وتقضي الإمكانية الأولى بأن يقدم المتعاقد إلى اللجنة تقريراً شفهيًا وكذلك من خلال تقديم وثيقة التقرير السنوي بهدف الرد على أي أسئلة و/أو توفير مزيد من البيانات (انظر ISBA/8/LTC/2، الفقرة ٩٩). أما الطريقة الثانية لمعالجة هذه المسألة فهي في أن ينظم الأمين العام، على سبيل الأولوية، حلقة عمل عن إدارة البيانات تكون بمثابة تعبير عن شراكة بين متساوين، بين المتعاقدين والدولة الراعية، والأمانة العامة واللجنة. ومن شأن ذلك أن يشكل أيضاً طريقة لتفعيل الالتزام الملقى على عاتق المتعاقدين والدول الراعية وغيرها من الدول أو الكيانات المهتمة، بالتعاون مع السلطة في وضع وتنفيذ برامج لرصد وتقييم آثار التعدين في قاع البحار العميقة على البيئة البحرية، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٦ من المادة ٣١ من النظام.

المرفق الثاني

مشروع مقرر مجلس السلطة الدولية لقاع البحار بشأن خطة للإدارة البيئية لمنطقة كلاريون - كليبرتون

إن مجلس السلطة الدولية لقاع البحار،

إذ يأخذ في اعتباره توصيات اللجنة القانونية والتقنية عملاً بالفقرة ٢ (هـ) من المادة ١٦٥ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢^(١)،

وإذ يشير إلى المادة ١٤٥ من الاتفاقية التي تقضي بأن تُتخذ التدابير اللازمة وفقاً للاتفاقية في ما يتعلق بالأنشطة المنجزة في "المنطقة"، وذلك لكفالة حماية البيئة البحرية على نحو فعال مما قد ينجم عن هذه الأنشطة من آثار ضارة،

وإذ يشير أيضاً إلى أن للمجلس، وفقاً للمادة ١٦٢ من الاتفاقية، صلاحية وضع السياسات المحددة التي يجب على السلطة اتباعها في ما يتعلق بأي مسألة أو قضية تقع ضمن اختصاصاتها،

وإذ يشير كذلك إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت قد أهابت، في قرارها ١١١/٦٣، بالدول والمنظمات الدولية ذات الصلة على جميع المستويات أن تنظر على سبيل الاستعجال في السبل الكفيلة بإدماج وتحسين إدارة المخاطر التي تهدد التنوع الأحيائي البحري الهش في إطار الاتفاقية، وذلك على أساس علمي، بما في ذلك تطبيق نهج التحوط المنصوص عليه في المبدأ ١٥ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(٢)، بما يتسق مع القانون الدولي ومبادئ الإدارة المتكاملة القائمة على النظم الإيكولوجية،

وإذ يرى أن تنفيذ خطة شاملة للإدارة البيئية على المستوى الإقليمي هو أحد التدابير المناسبة واللازمة لضمان حماية البيئة البحرية على نحو فعال في ذاك الجزء من المنطقة المعروف باسم منطقة كلاريون - كليبرتون مما قد ينجم عن الأنشطة المنجزة في المنطقة من آثار ضارة، وأن تلك الخطة ينبغي أن تشمل رصد اعتماد لإنشاء شبكة تمثل المناطق ذات الأهمية البيئية الخاصة،

(١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٨٣٣، الرقم ٣١٣٦٣.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبان)، القرار ١، المرفق الأول.

وإذ يعترف بحقوق تلك الكيانات التي لها حالياً عقود مع السلطة الدولية لقاع البحار لاستكشاف العقيدات المتعددة الفلزات في منطقة كلاريون - كليبرتون وفقاً للاتفاقية، والاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ونظام التنقيب عن العقيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة^(٣)، ولا سيما ضمان حيازتها للمناطق المخصصة للاستكشاف، وفقاً لأحكام عقودها،

وإذ يعترف أيضاً بأن مجموعة من الأنشطة البشرية التي تحدث، أو التي يَحتمل أن تحدث، في مناطق تقع خارج حدود الولاية الوطنية في منطقة كلاريون - كليبرتون ينبغي أن تُدار مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة وفقاً للقانون الدولي،

١ - **يرحب** بتوصية اللجنة القانونية والتقنية المتعلقة بخطة لإدارة البيئة لمنطقة كلاريون - كليبرتون كما وردت في الوثيقة ISBA/17/LTC/7، والتي ستُنفذ على مدى فترة أولية مدتها ثلاث سنوات، وتشمل تعيين شبكة مؤلفة من تسع مناطق من المناطق ذات الأهمية البيئية الخاصة، بصفة مؤقتة، وتضعُ نهج التحوط الذي دعا إليه النظام موضع التنفيذ؛

٢ - **يشير** إلى أن الخطة ستطبق بطريقة مرنة كي يتسنى تحسينها بالموازاة مع توافر المزيد من البيانات العلمية والتقنية والبيئية الأساسية وتقارير تقييم الموارد التي يقدمها المتعاقدون والهيات المعنية الأخرى؛

٣ - **يطلب** إلى اللجنة القانونية والتقنية أن توافي المجلس بتقرير عن تنفيذ خطة الإدارة البيئية؛

٤ - **يشجع** على مواصلة الحوار مع جميع الجهات المعنية لضمان التكامل في ما يتعلق بالمناطق التسع ذات الأهمية البيئية الخاصة، التي يجوز إعادة النظر في تحديد مواقعها بدقة كما هو موضح في خطة الإدارة البيئية؛

٥ - **يقرر** عدم قبول أي طلب للحصول على الموافقة على خطط عمل للاستكشاف أو الاستغلال في المناطق ذات الأهمية البيئية الخاصة المشار إليها في الفقرة ١، وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ صدور هذا المقرر أو حتى استعراض آخر تجريه اللجنة القانونية والتقنية أو يجريه المجلس؛

(٣) ISBA/6/A/18، مقرر جمعية السلطة الدولية لقاع البحار بشأن نظام التنقيب عن العقيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة.

- ٦ - **يقرر أيضا** تطبيق هذا المقرر وفقا لأحكام الاتفاقية والاتفاق والنظام وبنود العقود المتعلقة باستكشاف العقيدات المتعددة الفلزات، التي صدرت في ما يخص منطقة كلاريون - كليبرتون؛
- ٧ - **يشجع** على إجراء البحوث العلمية البحرية في المناطق ذات الأهمية البيئية الخاصة المشار إليها في الفقرة ١ وفقا للمادة ١٤٣ من الاتفاقية، ونشر نتائج هذه البحوث عن طريق السلطة؛
- ٨ - **يطلب** إلى الأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار اتخاذ خطوات لتشجيع وضع برامج للبحوث العلمية البحرية في منطقة كلاريون - كليبرتون، بما يشمل المناطق ذات الأهمية البيئية الخاصة المشار إليها في الفقرة ١، لصالح الدول النامية والدول الأقل تقدماً من الناحية التكنولوجية، بما في ذلك من خلال صندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة التابع للسلطة؛
- ٩ - **يطلب أيضا** إلى الأمين العام تبليغ هذا المقرر على أوسع نطاق ممكن، بما في ذلك لأعضاء السلطة والمراقبين المعتمدين لدى السلطة والمنظمات الدولية ذات الصلة.